



إلى / أ.م. نيس شهيد الباحثة: بنين جاسم مدلول

جامعة القادسية / كلية الآداب

جامعة بابل
مجلة
مركز بابل للدراسات الإنسانية
قبول نشر البحث

م / قبول نشر بحث

نهدىكم أطيب التحيات:

يسرنا أن نعلمكم أن هيئة تحرير مجلتنا (مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية) وهي مجلة دورية فصلية محكمة تهتم بنشر البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية وذات الرقم الدولي الموحد (ISSN) (2227-2895 (PRINT) / (2313-0059 (ONLINE)) ومفهرسة ضمن فهرس المجلات ذات الوصول الحر (DOAJ) وبعد الاطلاع على بحثكم الموسوم بـ:

العدالة الاجتماعية في العصر الحديث ودورها في الحد من الجريمة:

دراسة اجتماعية تحليلية وصفية

من قبلنا ومعرفة آراء السادة المحكمين تقرر قبول بحثكم للنشر في موعد سيتم إعلامكم به لاحقاً.

مع فائق الاحترام..

أ.د أحمد جاسم إبراهيم

مدير التحرير

٢٠٢٦/ ٥/٢٤

الهاتف الجوال: ٠٠٩٦٤٧٨١٥٥٤٤٥٤٣

البريد الإلكتروني للمجلة: bcchj@uobabylon.edu.iq

العدالة الاجتماعية في العصر الحديث ودورها في الحد من الجريمة: دراسة اجتماعية تحليلية وصفية

أ.م. نيس شهيد

الباحثة: بنين جاسم مدلول

المستخلص

تتناول هذه الدراسة مفهوم العدالة الاجتماعية وأثرها في الحد من الجريمة من خلال تحليل المفاهيم الأساسية للعدالة والعدالة الاجتماعية، والحد والجريمة، إضافة إلى عرض أبرز المقاربات النظرية المفسرة للانحراف مثل نظرية اللامعيارية، والتراخي الاجتماعي، والمخالطة الفارقة، والتفكك الاجتماعي. كما تستعرض الدراسة العدالة الاجتماعية في العصر الحديث عبر الاتجاهات الفلسفية والنظريات السياسية، وتطبيقاتها في الواقع العراقي والعربي والعالمي. وتخلص الدراسة إلى أن العدالة الاجتماعية تُعد من أهم العوامل المؤثرة في الحد من الجريمة، من خلال تقليل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز تكافؤ الفرص، ومعالجة الفقر والتهمة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتقليل السلوك الإجرامي. وتوصلت الدراسة إلى أن العدالة الاجتماعية تمثل "مصدراً وقائياً" ضد الجريمة، وأن معالجة الاختلالات التوزيعية للموارد والخدمات أكثر نجاعة من التوسع في السياسات العقابية المجردة.

الكلمات المفتاحية: العدالة، العدالة الاجتماعية، الحد، الجريمة.

Abstract

This study examines the concept of social justice and its impact on reducing crime through an analytical discussion of the fundamental concepts of justice, social justice, limitation, and crime. It also presents the most prominent theoretical approaches that explain deviant behavior, including Anomie Theory, Social Disorganization Theory, Differential Association Theory, and Social Strain Theory. Furthermore, the study explores social justice in the modern era through various philosophical approaches and political theories, as well as its applications in Iraqi, Arab, and global contexts. The study concludes that social justice is one of the most significant factors in reducing crime, as it contributes

to decreasing social and economic inequalities, promoting equal opportunities, and addressing poverty and marginalization. Consequently, it plays a crucial role in achieving social stability and reducing criminal behavior. The study concludes that social justice serves as a 'preventive shield' against crime, and that addressing distributive imbalances in resources and services is more effective than relying solely on punitive policies.

Keywords: Justice, Social Justice, Limitation, Crime.

المقدمة

يُعد مفهوم العدالة من المفاهيم الأساسية التي نادى بها النصوص الدينية والفلسفية والتشريعات السماوية، لما له من دور في تحقيق المساواة ورفع الظلم داخل المجتمع. وقد أولى الإسلام اهتمامًا كبيرًا بالعدالة بوصفها أساسًا لتنظيم العلاقات بين الأفراد وتحقيق التوازن الاجتماعي. كما تطور مفهوم العدالة الاجتماعية ليشمل إزالة أشكال الظلم والاستغلال والإقصاء، وتوفير فرص متكافئة لجميع الأفراد في الحقوق والموارد، بما يعزز المشاركة العادلة والتنمية المتوازنة. وفي المقابل، تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعية ترتبط بانحراف السلوك نتيجة تفاعل عوامل نفسية واجتماعية واقتصادية، وهو ما دفع النظريات الاجتماعية إلى تفسير العلاقة بين البناء الاجتماعي والانحراف. ومن هنا تنطلق الدراسة لبحث العلاقة بين العدالة الاجتماعية ودورها في الحد من الجريمة في العصر الحديث.

الاطار العام للدراسة

المبحث الأول: العناصر الأساسية في الدراسة

أولاً: مشكلة وتساؤلات الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود ارتباط بين ضعف تحقيق العدالة الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف في المجتمع، نتيجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وضعف تكافؤ الفرص.

وتتفرع عنها التساؤلات الآتية:

1. ما مفهوم العدالة والعدالة الاجتماعية؟
2. ما العلاقة بين العدالة الاجتماعية والجريمة؟
3. كيف تفسر النظريات الاجتماعية ظاهرة الانحراف؟
4. ما دور العدالة الاجتماعية في الحد من الجريمة في العصر الحديث؟
5. كيف يتجسد أثر غياب العدالة الاجتماعية في الواقع المعاصر (محلياً وإقليمياً)؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تكتسب دراسة العدالة الاجتماعية أهمية كبيرة في الوقت الحاضر، نظراً لما يشهده العالم من تحولات اجتماعية واقتصادية متسارعة، أفرزت العديد من التحديات التي أثرت بشكل مباشر في طبيعة العلاقات داخل المجتمع، وفي مستوى التوازن والاستقرار الاجتماعي. ولم تعد العدالة الاجتماعية مجرد مفهوم نظري أو قيمة أخلاقية، بل أصبحت ضرورة حتمية لضمان استقرار المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة، وانطلاقاً من ذلك، تبرز أهمية هذه الدراسة من جانبين متكاملين هما:

أولاً: الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية من كون الدراسة توضح العلاقة النظرية بين العدالة الاجتماعية والجريمة، من خلال عرض المفاهيم الأساسية والنظريات الاجتماعية المفسرة للانحراف، مما يساهم في إثراء الجانب المعرفي في علم الاجتماع.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية في إبراز دور العدالة الاجتماعية في الحد من الجريمة، من خلال تقليل الفقر والتمييز، وتحقيق المساواة في الفرص، مما يساعد صناع القرار في وضع سياسات اجتماعية أكثر فاعلية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1. توضيح مفهوم العدالة والعدالة الاجتماعية .
2. بيان مفهوم الحد والجريمة .
3. تحليل النظريات الاجتماعية المفسرة للانحراف .

4. توضيح العلاقة بين العدالة الاجتماعية والجريمة .

5. إبراز دور العدالة الاجتماعية في الحد من الجريمة في العصر الحديث .

6. عرض نماذج من الواقع المحلي والاقليمي

المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية

أولاً: العدالة

يحمل مفهوم العدالة دلالات واسعة نادت بها اغلب النصوص الدينية والفلسفية كذلك، لما له من أهمية نادت بها أغلب التشريعات السماوية، وقد ابدى الإسلام اهتماماً واضحاً وكبيراً بمفهوم العدالة لأنه يحرم الظلم داخل المجتمع الذي يحدث بين الافراد، وتكون غايته الأساسية هي ان تسود العدالة والمساواة بين الافراد، والعدالة غاية ترنو اليها أغلب الشعوب تسعى الى تحقيقها لخلق مجتمع متوازن.

يدل العدل في اللغة العربية على: ضد الجور وما قام في النفوس أنه مستقيم كالعدالة والعدولة والمعدلة والمعدلة. عدل يعدل فهو عادل من عدول و عدل بلفظ الواحد وهذا اسم للجمع رجل عدل وامرأة عدل و علة. و عدل الحكم تعديلاً: أقامه وفلاناً: زكاه والميزان: سواه. والعدل المثل والنظير (1) .

وجاء بمعنى العدل هي إعطاء كل ذي حق حقه أي ان تتساوى إعطاء الحقوق للناس جميعاً، وان يكون هذا العطاء متساوياً ومتكافئاً ان خيراً فخير وان شراً فشر، بمعنى ان العادل يطيع أوامر الله، دون افراط او تقريط واضعاً كل شيء في موضعه، أي ان يؤدي حقوق الله وحقوق العباد أي ان يقسط في الشيء. (2)

ثانياً: العدالة الاجتماعية

تشير العدالة الاجتماعية إلى وضع تُزال فيه أشكال الظلم والاستغلال والإقصاء، وتختفي الفروق غير المبررة بين فئات المجتمع وأقاليمه. وفي هذا الإطار يتمتع الأفراد بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متكافئة، ويتوفر لهم مناخ يقوم على المساواة والإنصاف والتضامن. كما يحصل جميع الأفراد على فرص متساوية لتنمية قدراتهم وتحقيق إمكاناتهم، بما يسمح بالحراك الاجتماعي الإيجابي ويخدم مصلحة الفرد والمجتمع معاً. ويقوم هذا المفهوم أيضاً على استقلال المجتمع عن أي تبعية اقتصادية أو سيطرة خارجية تُهدد توازنه الداخلي (3) .

وتعرف العدالة الاجتماعية بوصفها حالة من التعاون داخل مجتمع موحد، تتاح فيها لجميع الافراد فرص متكافئة وحقيقية للنمو والتعلم وفق قدراتهم وامكانياتهم. ويقوم هذا المفهوم على ضمان الحماية والمساواة في الفرص لجميع الناس ضمن الاطر والنظم السائدة، وبما يحقق مشاركة عادلة في الموارد والحقوق.(4) .

ثالثاً: الحد

الحد لغة يعني: الحاجز بين شيئين، ومنتهى الشيء، و-من كل شيء: حدته، و-منك: بأسك، و-من الشراب: سورته، والدفع، والمنع، كالحدود، وتأديب المذنب بما يمنعه وغيره عن الذنب (5) .

اما الحد اصطلاحاً: هو ما أحاط بالحدود، فمنع ان يدخل فيه ما ليس منه، او يخرج عنه ما هو منه، ويقال الحد المشروع حداً لمنعه من ارتكاب الجرائم (6) .

رابعاً: الجريمة

الجريمة لغةً مشتقة من الجذر "جرم" وتعني القطع أو التعدي⁷، وتدل على ارتكاب فعل مستهجن أو الامتناع عن فعل واجب، وقد وردت في القرآن الكريم ("كلوا وتمتعوا قليلاً إنكم مجرمون ") ⁸ وهذا للدلالة على الذنب والانحراف. أما اجتماعياً، فهي سلوك فردي أو جماعي يخالف قيم المجتمع وأعرافه ويعد خرقاً لقواعد الضبط الاجتماعي.⁹ وفي الاصطلاح، تُعد الجريمة ظاهرة اجتماعية إنسانية تنشأ نتيجة تفاعل عوامل نفسية واقتصادية واجتماعية، وتنظمها القوانين التي تحدد أركانها والعقوبات المترتبة عليها (10) .

المبحث الثالث: بعض المقاربات النظرية المفسرة للدراسة

تجه الباحثون في تفسير السلوك المنحرف وفقاً لتخصصاتهم العلمية، وبما أن هذا الموضوع ذو طابع اجتماعي، فإن الاعتماد يكون على النظريات الاجتماعية التي سعت إلى تفسير هذه الظاهرة. إذ ينظر علماء الاجتماع إلى الانحراف بوصفه ظاهرة اجتماعية ناتجة عن طبيعة التفاعلات والعمليات داخل المجتمع، وقد ركزت الدراسات على بيان العلاقة بين السلوك المنحرف ومختلف عناصر البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد، باعتبارها عاملاً مؤثراً في تشكيل هذا السلوك.

أولاً: نظرية اللامعيارية "إيميل دوركايم:"

يرى دوركايم أن الجريمة والانحراف ظاهرتان طبيعيتان ملازمتان لوجود المجتمع، فهما تعكسان طبيعته وثقافته وتشكلان جزءاً من نظامه الاجتماعي، كما تعبران عن ضعف التضامن بين أفرادهِ في بعض الحالات. ويؤكد أن المجتمع لا يستقيم دون وجود قدر من التنظيم، فإذا اختل هذا النظام اندفع الأفراد إلى

تحقيق رغباتهم بطرق مخالفة للمعايير السائدة. ومن هنا اعتبر أن الانحراف ظاهرة عامة موجودة في جميع المجتمعات، ولا يصبح مرضيًا إلا إذا تجاوز حدوده الطبيعية أو أثر سلبيًا في وظائف المجتمع، أما في حال بقائه ضمن المعدل فإنه يعد أمرًا عاديًا بل وله وظيفة اجتماعية⁽¹¹⁾.

ويفسر دوركايم الانحراف بمفهوم اللامعيارية (Anomie)، التي تعني غياب أو ضعف القيم والمعايير التي تضبط سلوك الأفراد، مما يجعلهم غير قادرين على التمييز بين المقبول وغير المقبول، فيندفعون لإشباع حاجاتهم دون قيود. كما يشير إلى أن اختلال النظام الاجتماعي أو ضعف الضبط يؤدي إلى فقدان السيطرة على سلوك الأفراد، خاصة في فترات الأزمات أو التغيرات السريعة، فينتشر الانحراف. ومع ذلك، فقد تعرضت أفكاره للنقد لربطها بين استمرارية الجريمة واعتبارها ظاهرة طبيعية، وكذلك لإغفاله دور الفرد وإرجاعه السلوك بشكل كبير إلى تأثير المجتمع⁽¹²⁾.

ثانياً: نظرية التراخي الاجتماعي "ميرتون:"

تعدّ نظرية ميرتون من أبرز التفسيرات الاجتماعية للانحراف، حيث رفض التفسيرات النفسية التي تُرجع السلوك المنحرف إلى اضطرابات فردية، واعتمد بدلاً من ذلك على تحليل البنية الاجتماعية وما تتضمنه من تناقضات. ويرى أن الانحراف ينشأ نتيجة عدم التوازن بين الأهداف التي يحددها المجتمع لأفراده والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها، مما يؤدي إلى حالة من التراخي الاجتماعي أو اللامعيارية، فيلجأ بعض الأفراد إلى وسائل غير مشروعة لتحقيق تلك الأهداف، خاصة مع زيادة الضغوط الاجتماعية نحو النجاح المادي⁽¹³⁾.

وقد حدد ميرتون أنماطاً للتكيف مع هذه الحالة

يمكن تلخيص محتوى نظرية ميرتون ونمط التكيف الفردي بالنقاط التالية⁽¹⁴⁾:

- **النمط الامتثالي:** أكثر الأنماط شيوعاً في المجتمع المستقر، يلتزم الفرد بالغايات والوسائل المشروعة.
- **النمط المجدد:** يقبل الفرد الأهداف الاجتماعية (كالنجاح والجاه) لكنه يلجأ إلى وسائل غير مشروعة لتحقيقها.
- **النمط الطقوسي:** يتخلى الفرد عن الطموحات العليا ويكتفي بمستوى محدود، مع التمسك بالمعايير الاجتماعية، شائع في الطبقات المتوسطة والدنيا.
- **النمط الهروبي:** يظهر لدى الفئات الهامشية مثل المشردين والمدمنين، حيث يرفض الفرد الأهداف والوسائل معاً.

• النمط التمردى: رفض النظام الاجتماعي القائم والسعي لاستبداله بنظام جديد.

ينشأ الانحراف وفق نظرية ميرتون نتيجة التناقض بين الأهداف التي يحددها المجتمع والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها، حيث يرى أن للبنية الاجتماعية عنصرين أساسيين: الأهداف، وهي مجموعة الآمال المشروعة المرتبة حسب أهميتها الاجتماعية، والمعايير، وهي القواعد التي تضبط السلوك وتحدد طرق الوصول إلى هذه الأهداف بما هو مقبول أو ممنوع. وفي المجتمعات التي تقدر النجاح المادي مثل المجتمع الأمريكي، إلا أنها لا توفر الوسائل المشروعة لجميع الأفراد، فإن ذلك يدفع البعض، وخصوصاً من الطبقات الفقيرة، إلى استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم. وبهذا تُبرز النظرية أن ندرة الفرص المشروعة تزيد احتمالية الانحراف، كما تؤكد أهمية المعايير الاجتماعية في ضبط السلوك، مع الإشارة إلى أن الغاية غالباً تبرر الوسيلة في المجتمعات المادية. إلا أن النظرية تواجه نقدًا لعدم قدرتها على تفسير سبب انحراف بعض الأفراد دون غيرهم في نفس المجتمع، وتركيزها على الطبقات الدنيا وتجاهل البعد الشخصي والعوامل النفسية الفردية (15).

المبحث الرابع : الاطار المنهجي للدراسة

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الملائم لطبيعة الدراسات الاجتماعية التي تسعى لوصف الظواهر وتفسير العلاقات بين المتغيرات. حيث يتم من خلاله وصف مفاهيم العدالة الاجتماعية والجريمة، ومن ثم تحليل المقاربات النظرية والاتجاهات الحديثة التي تفسر دور العدالة الاجتماعية في الحد من السلوك المنحرف، وصولاً إلى استنباط نتائج علمية تسهم في فهم الواقع المعاصر.

المبحث الخامس: العدالة الاجتماعية في العصر الحديث ودورها في الحد من الجريمة

في العصر الحديث، يرى الفيلسوف إيمانويل كانط أن العدالة تركز أساساً على الحرية وليس على السعادة، إذ إن حرية الإرادة شرط جوهري لفهم الأخلاق والعدالة. وبناءً على هذه الفرضية، يمكن للإنسان ممارسة الاستدلال العقلي للتعرف على المبادئ الأخلاقية والعدالة. وتقوم نظرية كانط على وضع قوانين أخلاقية تحد من التصرفات الخارجية للأفراد وتحمي حقوقهم، بحيث يكون المجتمع العادل مجتمعاً يلتزم فيه أفرادُه بالاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل. كما يؤكد على ضرورة حماية الملكية الخاصة،

وتحقيق التوازن بين معاقبة المذنب وعدم فرض عقوبة على بريء، بما يضمن عدم الانحراف عن العدالة. ومن هذا المنطلق، يصبح المجتمع العادل وفق كانط هو ذلك المجتمع الذي يحقق المساواة والحرية والاحترام بين المواطنين، ويجعل العدالة قيمة أساسية لضمان استقرار الحياة الاجتماعية والأخلاقية⁽¹⁶⁾.

أولاً: العدالة عند فلاسفة العقد الاجتماعي

1. **جون لوك** : يرى جون لوك أن حالة الطبيعة هي حالة سلام وحسن نية، يقوم فيها الإنسان بالحقوق والواجبات الطبيعية. غير أن هذه الحالة تقتصر إلى تنظيم فعلي مثل وجود القضاة والقوانين المكتوبة والعقوبات المحددة، مما يعيق تطبيق قواعد الحق عملياً. فكل ما هو صواب أو خطأ موجود بطبيعته، والقانون الوضعي لا يخلق الأخلاق بل يضمن تنفيذها على أرض الواقع. ومن هنا، يظهر دور القانون في تحقيق العدالة التي تُعد من أبرز الأخلاقيات الطبيعية، إذ يضمن تطبيقها ويصون الحقوق الفردية والمساواة والعدل⁽¹⁷⁾.

2. **جان جاك روسو**: يعتقد أن شرعية السلطة تنبني على العقد الاجتماعي والرضا الجماعي، فلا تُحوّل القوة أحدًا بالحق بلا أساس قانوني. فالقانون الطبيعي مصدر داخلي يعكس اقتناع الإنسان بالقيم والعدالة، ويجب أن تُطبّق العهود والقوانين المنظمة للحقوق والواجبات لضمان تحقيق العدالة وحماية مصالح الصالحين. وكل فرد بمقتضى العقد لا يفقد شيئاً طالما أن الإرادة العامة تسعى إلى صالح المجتمع، فتصبح العدالة بعيدة عن الأنانية، ويلتزم كل فرد بتحقيقها من خلال احترام الإرادة العامة. ويؤكد روسو أن العقد الاجتماعي يعبر عن الإرادة العامة للشعب، والسيادة للشعب نفسه، بينما الحكومة مجرد هيئة مفوضة لتنفيذ هذه الإرادة. ويجب أن يعكس القانون العدالة والمساواة، سواء في الحقوق أو الممتلكات، ليحد من جشع الأغنياء وحقد الفقراء، ويحقق عدالة أخلاقية ومعنوية للجميع، فلا يكون القانون مجرد وسيلة للسيطرة أو الإكراه، بل أداة لضمان مصالح المجتمع وتحقيق العدالة الحقيقية⁽¹⁸⁾.

3. **إيمانويل كانط**: يؤمن كانط أن جميع البشر متساوون في القيمة الاعتبارية، وأن الحرية والعقل والمسؤولية هي الأسس الجوهرية للأخلاق والعدالة، على عكس فلاسفة المنفعة الذين يركزون على السعادة والمتعة كمعيار. ويناقش كانط مسألتين رئيسيتين لنقد

مفهوم المنفعة: الأولى، أن استغلال الموارد لتحقيق سعادة محددة لأفراد معينين، كما في حالة الوصي الذي قد يستفيد عائلته على حساب الورثة، عمل خاطئ وغير أخلاقي لأنه ينتهك الحق ويهمل إرادة المالك؛ والثانية، أن أي نظرية أخلاقية لا يمكن أن تُبنى على السعادة، لأنها تجربة فردية تختلف بين الناس ولا تصلح كأساس لمبادئ شمولية. ومن هنا يرى كانط أن العدالة الحقيقية تقوم على الاحترام المتبادل والمساواة بين جميع البشر، وأن الحق يجب أن يكون قائماً على قوانين العقل الكونية والشاملة، وليس على تحقيق الرفاهية المادية، ليصبح أساساً لأي نظام عادل ومستدام في المجتمع⁽¹⁹⁾.

ثانياً: اتجاهات العدالة في العصر الحديث

الاتجاه الأول: المذهب الفردي

يركز هذا المذهب على أهمية حرية الفرد واعتبار حقوقه نقطة البداية في بناء مفهوم العدالة. ويعتبر أن دور الدولة يقتصر على حماية الأمن والنظام والمجتمع من أي خطر خارجي، دون التدخل في شؤون الأنشطة الفردية للأشخاص. في هذا الإطار، تُعتبر الحقوق الفردية موجودة بطبيعتها قبل قيام الدولة، ويأتي دور السلطة في تنظيم هذه الحقوق بين الأفراد وفق القانون لمنحها صفة رسمية، مع التأكيد على احترام الدولة للقوانين ومراقبة تصرفات السلطة العامة عبر القضاء. كما يُتيح هذا المذهب للمواطنين اختيار حكامهم عبر الانتخاب والفصل بين السلطات لضمان نزاهة الحكم⁽²⁰⁾.

ويتمثل مفهوم العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي ضمن إطار فلسفي وتنظيمي يتبلور في اتجاهين رئيسيين، فرضتهما ظروف وأوضاع سياسية واقتصادية محددة⁽²¹⁾ :

- **الاتجاه الأول:** ويُعد نتاجاً لحركة التنوير التي بزغت في أوروبا الغربية والوسطى، متأثرةً بالأفكار الفلسفية التي تلت الثورة الفرنسية؛ حيث يصب هذا الاتجاه تركيزه على حرية الأفراد وحقوقهم الطبيعية التي كانت مسلوقة في ظل سلطة الكنيسة واستبداد الحكام الذين استمدوا شرعيتهم من نظرية "الحق الإلهي".

- **الاتجاه الثاني:** جاء ظهور هذا الاتجاه كرد فعل على الأضرار التي لحقت بفئات وطبقات اجتماعية واسعة جراء الإطلاق المطلق للحريات الفردية (السياسية والاقتصادية)؛ وهو ما دفع العديد من المفكرين الرأسماليين نحو مراجعة هذا الفكر ومحاولة إدخال تعديلات ذات صبغة "اشتراكية" لترشيد النظام الرأسمالي وتخفيف حدة آثاره الجانبية.

تقوم المرتكزات الفلسفية للنظام الرأسمالي على اعتبار الفرد هو محور القانون وغايته الأساسية، حيث يُنظر إلى تنمية مواهبه وحرية المطلقة كشرط لتقدم المجتمع وتوازنه تلقائياً. إلا أن هذا التصور شهد تحولاً جوهرياً مع ظهور تيار 'التدخل الاقتصادي' الذي يرى أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق بالحرية المطلقة، بل عبر تدخل الدولة لترشيد النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة بشكل يحقق الرفاهية العامة؛ وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم 'العدالة الاجتماعية' كأداة لضبط العلاقة بين العمال وأرباب العمل وتحقيق التوازن المفقود في ظل القانون الطبيعي (22).

مع تطور الفكر الفردي، اكتسبت الإرادة التعاقدية أهمية كبيرة، إذ أصبحت قاعدة أساسية تمثل روح القانون وغايته. فالهدف من القانون في هذا الإطار هو حماية حقوق الفرد وحرية تصرفه، مع وضع حدود ضرورية لضمان عدم التعدي على حقوق الآخرين ضمن منافسة مشروعة. وقد تبنت هذه الأفكار أغلب الدول الغربية وأمريكا، معتبرة أن القانون وسيلة لتحقيق التوازن بين الحرية الفردية وضمان العدالة في المجتمع (23).

تتسم العدالة الاجتماعية في الفكر الرأسمالي بكونها عدالة 'مادية وقاصرة'؛ لتركيزها على إشباع الحاجات المادية وإهمال الجوانب الروحية والأخلاقية بذريعة العلمانية، مما أدى إلى حصر الحقوق والامتيازات الفعلية في يد الطبقة المتنفذة اقتصادياً. ويترتب على استمرار الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج نشوء فوارق شاسعة في توزيع الدخل والثروة، لا تعود لتباين القدرات الفردية فحسب، بل لتركز الثروة والنفوذ وتوارثهما عبر الأجيال؛ وهو ما يجعل تدخل الدولة الرأسمالية لتحقيق العدالة تدخلاً محدوداً لا يرقى لمستوى كفالة الكرامة والحقوق الثابتة لكافة الأفراد، بل يقتصر غالباً على منح وإعانات تخضع لموازنات الضغط السياسي (24).

الاتجاه الثاني: المذهب الاشتراكي

ان من الضروري حتى نفهم طبيعة العدالة الاجتماعية في الفكر الغربي، لا بد من استحضار ظروف نشأتها المرتبطة بالتحويلات الكبرى في أوروبا؛ حيث أدى تحريف المبادئ الدينية والصراع المرير بين العقل والكنيسة، وما رافقه من مظالم وقسوة، إلى نفور مجتمعي أفضى لظهور العلمانية والمذهب المادي. وقد رد رجال النهضة على ذلك بإقصاء الدين عن ميادين الفكر والمجتمع، لتقوم النهضة الأوروبية على أسس مادية رداً على اختلالات النظام الرأسمالي وما خلفه من مظالم اقتصادية. وفي هذا السياق، برزت دعوات إصلاحية معتدلة لم تتأد بهدم النظام الرأسمالي، بل سعت لترشيده وتخفيف وطأته عبر استبعاد أسباب استغلال طبقة العمال، وإيجاد تنظيمات جزئية تضمن حداً أدنى من

العدالة الاجتماعية؛ كإقرار الأجور العادلة، وتحديد ساعات العمل، وتوفير نظم التأمين الصحي وضمانات العجز والشيخوخة، بما يكفل العيش الكريم للأفراد بعد التقاعد (25).

يختلف المذهب الاشتراكي عن الفردي في أن هدفه ليس الفرد، بل الجماعة، حيث تُحقق سعادة الفرد من خلال سعادة المجتمع. ويركز هذا المذهب على تنظيم المجتمع بشكل تضامني لخدمة مصالح جميع أفرادها، مع اعتماد الدولة على امتلاك وسائل الإنتاج وإدارتها والملكية العامة لتحقيق مصالح الأفراد بصورة متساوية. وقد نشأ المذهب الاشتراكي نتيجة الفلسفة المادية التاريخية، وبلغ ذروته بعد قيام الاتحاد السوفيتي في القرن العشرين، وتبنته الدول ذات النظام الشيوعي، لتصبح وظيفة القانون وغايته اجتماعية في خدمة العدالة الاجتماعية (26).

تطالب المذاهب الاشتراكية وخاصة الماركسية بتحقيق العدالة عبر إلغاء الفوارق الطبقية والملكيات الفردية لوسائل الإنتاج، باعتبار الرأسمالية عدواً استغلاليّاً للطبقة العاملة؛ وترى ضرورة تحويل الملكية إلى الطابع الجماعي لإنهاء استنزاف جهود العمال. وفي هذا الصدد، يصف "سيدني ويب" الرأسماليين بالطفيليات التي تعيش على جهد المواطنين، معتبراً حيازة الأفراد لرأس المال نوعاً من السرقة اللاشعورية التي تقتضي العدالة انتزاعها لصالح المجتمع (27).

والعدالة في العصر الحديث تركز على الحرية والمساواة والاحترام المتبادل، ويتناولها الفلاسفة من زوايا مختلفة؛ فالمذهب الفردي يركز على حماية حقوق الفرد وتنظيمها بالقانون مع الحد الأدنى من تدخل الدولة، بينما المذهب الاشتراكي يعطي أولوية للجماعة ورفاهيتها من خلال تنظيم المجتمع وامتلاك الدولة لوسائل الإنتاج لضمان العدالة الاجتماعية المتساوية بين الجميع.

تتباين المدارس الاشتراكية حول سبل إصلاح نظام الملكية الفردية الذي قد يعيق تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يمكن تقسيم رؤاها إلى طائفتين هما (28) :

1. الطائفة الأولى: تنادي بقصر الملكية الفردية على نطاقات محدودة مع تأمين القطاعات الأخرى، لتحويلها إلى ملكية مشاعة للجميع أو وضعها تحت الإشراف المباشر للدولة.

2. الطائفة الثانية: تنتج نحو تعديل حقوق الملكية ذاتها عبر تقييد حرية تصرف المالك في ممتلكاته، وذلك بالحد من مبدأ الحرية المطلقة وتوجيهه بما يقتضيه الصالح العام.

وبناءً على ذلك، تكمن إشكالية العدالة الاجتماعية في الفكر الاشتراكي في مواجهة الاستغلال المادي والمعنوي وسوء التوزيع، وهو ما يُفترض زواله حتماً ليسود مبدأ "لكل حسب عمله، ولكل حسب حاجته"، وصولاً إلى مرحلة تنتفي فيها الحاجة لوجود الأسرة والدولة والدين.

ثالثاً: العدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي

تجلت قيم العدالة في الفكر العراقي القديم بدءاً من الآشوريين الذين استعملوا مصطلح (شارميثارم) أي "ملك العدالة" للتعبير عن المراسيم الضامنة لحقوق الرعية، وصولاً إلى الملك (أورنمو) الذي أرسى "مبدأ التعويض عن الفعل الضار" كأداة لإنصاف المتضررين. وفي ذات السياق، كرس قانون (أشنونا) مبدأ "حسن النية" في المعاملات، بينما أكد الملك (لبت عشتار) في تشريعاته على ضرورة التناسب الموضوعي بين الضرر والتعويض لتحقيق التوازن الاجتماعي.⁽²⁹⁾

ويبرز الملك حمورابي (1728 - 1686 ق.م) كأحد أعظم المشرعين الذين جسّدوا هذا التوجه، فقد جعل من العدل محوراً رئيساً لتشريعته، مستفتحاً إياها بوصف نفسه "الأمير العادل" الذي يخشى الآلهة، معتبراً أن انتدابه السماوي جاء لخدمة الشعب وإرساء دعائم الحق واجتثاث بؤر الشر والفساد، ضماناً لعدم اضطهاد القوي للضعيف⁽³⁰⁾.

وقد بلغت هذه المفاهيم ذروتها في عهد الملك حمورابي، الذي طرح نفسه بوصفه الراعي المسؤول عن حماية الفئات المستضعفة؛ إذ أعلن في مقدمة مسلته أن الغاية من قوانينه هي اجتثاث الفساد ومنع استقواء القوي على الضعيف، وحماية الأرملة واليتيم. ولم تكن تشريعاته مجرد نصوص قانونية، بل كانت نظاماً اجتماعياً يسعى لتحقيق "الرعاية العامة" وبسط العدل في أرجاء البلاد، معتبراً نفسه الأب الحقيقي للشعب الذي يسهر على راحة المظلومين، ومكرساً مبدأ حجية النصوص القانونية والاحتجاج بها في مواجهة الكافة لضمان استقرار الحقوق وصيانتها⁽³¹⁾.

تُمثل مدونة الملك حمورابي الذروة التاريخية التي بلغها الفكر القانوني في العراق القديم، حيث عكست تطوراً ملموساً في بنية المجتمع وتنظيمه من خلال إرساء دعائم الوحدة القانونية وتأسيس حكومة مركزية مهيمنة بديلة عن نظام الدويلات المشتتة، وهو ما ساهم في توحيد الممارسات القضائية والإجرائية ونظم الملكية العقارية وأصول التقاضي، وصولاً إلى أدق شؤون الأسرة والزواج والميراث والقانون الجنائي، وتكشف هذه النصوص عن توجه حمورابي نحو مأسسة مفهوم العدالة من خلال إقرار مبدأ حماية الفئات المستضعفة من استقواء القوي، وضمان الحقوق والحريات الفردية، ومنح المرأة أهلية قانونية كاملة، فضلاً عن تكريس استقلال الدولة بسلطة العقاب الجنائي وإقرار مبادئ الملكية الخاصة وحرية التعاقد، مما جعل من العدالة وظيفة اجتماعية منظمة تهدف إلى استقرار الكيان المجتمعي وصيانتها⁽³²⁾.

واختتم حمورابي تشريعاته بخاتمة بليغة كرّست لقبه كـ "ملك العدالة"، مما حوّل مفهوم العدل في الوعي المجتمعي من منحة ملكية إلى حق مشروع يتماشى مع قيم حقوق الإنسان؛ إلا أن القراءة التحليلية

للمتن تكشف عن غياب "المساواة" الفعلية، حيث تبنت المدونة تقسيماً طبقياً حاداً (أحرار، طبقة وسطى، عبيد) انعكس جذرياً على المراكز القانونية للأفراد، مما جعل العقوبة والتعامل القانوني يختلفان باختلاف الانتماء الطبقي، وهو ما أدى في النهاية إلى انعدام المساواة أمام القانون (33).

وعلى الرغم من الفجوة الزمنية الشاسعة، إلا أن تلك الإرهاصات التشريعية الأولى في بلاد وادي الرافدين شكلت الحجر الأساس لما يعرف اليوم في الفكر السياسي والقانوني المعاصر بـ (دولة الرفاهية)؛ فالمبادئ التي نادى بها حمورابي حول حماية المستضعفين تتقاطع في جوهرها مع الوظيفة الاجتماعية للدولة الحديثة التي تسعى لتقليل الفوارق الطبقيّة وتحقيق الإنصاف.

إن تلك المرتكزات الأخلاقية والقانونية التي أرسنها حضارة وادي الرافدين لم تكن مجرد نصوص غابرة، بل مثلت الأساس القيمي الذي اشتق منه العقل السياسي العراقي المعاصر تطلعاته نحو العدالة الاجتماعية، لا سيما في أعقاب التحولات الجذرية التي شهدتها البلاد بعد عام 2003، نجد أن العراق مرّ بمرحلة انتقالية حرجية أدت إلى تآكل أركان الدولة التقليدية نتيجة الغزو والاحتلال، مما خلق حالة من الفوضى المؤسسية، وفي خضم هذا التفكك، برزت دعوات وطنية ومرجعيات دينية تنادي بضرورة إعادة بناء الدولة على أسس العدالة والرفاهية كبديل عن عقود التغيب والظلم (34).

فالفوضى التي أعقبت سقوط الدولة وما رافقها من إجراءات (كاجتثاث البعث وتسريح العاملين) أدت إلى خلق أعداد هائلة من العاطلين عن العمل، وهو ما يمثل بيئة خصبة لظهور الانحرافات الاجتماعية والعنف المضاد نتيجة انعدام الأمن المعيشي وغياب المؤسسات القادرة على استيعاب الأفراد (35).

وهكذا، نجد أن مفهوم العدالة الاجتماعية في العراق المعاصر قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة الدولة على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والإنصاف القانوني، باعتبارهما الركيزة الأساسية لمنع التفكك الاجتماعي والحد من السلوك المنحرف الذي تفرزه حالات الفقر والبطالة والتهميش.

رابعاً: العدالة الاجتماعية في الواقع العربي

تعاني المجتمعات العربية، بدرجات متفاوتة، من اختلالات اقتصادية وتنموية انعكست في ضعف تحقيق تنمية قائمة على العدالة الاجتماعية، ويرتبط ذلك بانخراط عدد من الدول في تبني سياسات أسهمت في تكريس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة. إذ لا يكاد يخلو بلد عربي من مظاهر التمييز والحرمان، الأمر الذي يجعل تحقيق العدالة الاجتماعية هدفاً تحيط به تحديات متعددة، يرتبط بعضها

بعوامل دولية وتراكمات تاريخية، فضلاً عن قيود سياسية وجغرافية وتنموية. ومع ذلك، فإن هذه التحديات لا تعفي الدول والحكومات العربية من مسؤولياتها السياسية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية، لاسيما وأن مشروعية أي نظام حكم باتت تقاس بمدى قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيه، وهو ما يبرز أهمية تبني مقاربات تنموية قائمة على حقوق الإنسان، تضمن التمتع الفعلي بمختلف الحقوق، مع مراعاة إمكانات الدول والتدرج في إشباع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل (36):

وتشير العديد من الأدبيات، على المستويين الدولي والوطني، إلى مجموعة من الركائز الأساسية لتعزيز العدالة الاجتماعية، من أبرزها ما يأتي (37):

1- ضرورة تبني نموذج تنموي جديد يركز على تلبية احتياجات الإنسان، ويتمثل في التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع العمل على تقليص الفجوات القائمة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، وبين الأغنياء والفقراء، وكذلك بين رأس المال والعمل، إلى جانب تعزيز فرص العمل اللائق للنساء والرجال، واعتماد سياسات عامة تعالج اختلالات النمو من خلال دعم الاستثمار المنتج، وتوجيه النظام المالي لخدمة الاقتصاد الحقيقي، وتطوير أسواق العمل لتكون أكثر شمولاً وعدالة.

2- إعادة النظر في سياسات الأجور، ولا سيما الحد الأدنى والأعلى، بما يتناسب مع الهيكل النسبي للأجور في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبما يحقق التوازن داخل كل قطاع، مع اعتماد مفهوم الدخل الشامل بدلاً من الاقتصار على الأجر أو الراتب الأساسي، بحيث يشمل ذلك البدلات والمكافآت والحوافز، في ظل ما تعانيه هياكل الأجور من اختلالات في عدد من الدول العربية.

3- مراجعة السياسات الضريبية، في ضوء محدودية فاعلية التوجه التقليدي القائم على تخفيض الضرائب وعدم تصاعدها، والذي أسهم في تعميق التفاوت في الاستفادة من الحماية الاجتماعية دون أن يحقق زيادة ملموسة في الاستثمار، الأمر الذي يستدعي تبني نظم ضريبية أكثر تصاعدية تسهم في تمويل القطاعات الأساسية، مثل التعليم والحماية الاجتماعية، فضلاً عن دعم إنشاء بنى تحتية كثيفة العمالة، بما يعزز في الوقت ذاته أهداف إعادة توزيع الدخل.

4- العمل على توفير نظام ضمان اجتماعي متكامل، من خلال توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات، وتقديم إعانات البطالة، وإرساء قاعدة حماية اجتماعية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، بحيث لا تقتصر على الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل تمتد إلى تحسينها وتوسيعها بشكل مستمر.

خامساً: العدالة الاجتماعية في الواقع العالمي

تُظهر التجربة العالمية، ولا سيما في الولايات المتحدة، أن العلاقة بين الجريمة والعدالة الاجتماعية علاقة معقدة تتجاوز مجرد تشديد العقوبات أو التوسع في السجون، إذ بيّنت الدراسات أن الاعتماد المفرط على العقاب، مثل السجن الجماعي، لم يؤدِّ بالضرورة إلى انخفاض مستدام في معدلات الجريمة، بل شهدت هذه المعدلات تذبذباً عبر الزمن رغم الزيادة المستمرة في أعداد السجناء، مما يدل على أن العقوبة وحدها ليست حلاً كافياً. كما كشفت هذه التجربة أن الجريمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بغياب العدالة الاجتماعية، حيث تتركز معدلات السجن بين الفئات الفقيرة والمهمشة التي تعاني من ضعف التعليم وقلة فرص العمل والتفكك الأسري، وهي ما تُعرف بالأسباب الجذرية للجريمة (38).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن السجن نفسه قد يُسهم في إعادة إنتاج الجريمة من خلال إضعاف الروابط الاجتماعية وتقليل فرص الاندماج في المجتمع بعد الإفراج، مما يزيد من احتمالية العودة إلى الانحراف. وبناءً على ذلك، تؤكد هذه المعطيات أن تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تقليل التفاوتات الاقتصادية وتعزيز تكافؤ الفرص ودعم الفئات المهمشة، يمثل أداة أكثر فاعلية في الحد من الجريمة على المدى البعيد مقارنة بالاعتماد على العقوبات وحدها، إذ إن المجتمعات التي تعالج أسباب التهميش والإقصاء تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار وتقليل السلوك الإجرامي، مما يجعل العدالة الاجتماعية ركيزة أساسية في السياسات الحديثة لمواجهة الجريمة على المستوى العالمي (39).

تعد الصورة الشهيرة لروزا باركس وهي جالسة في مقدمة الحافلة رمزاً تاريخياً بارزاً في مسيرة النضال من أجل المساواة، إذ تعود هذه الحادثة إلى عام 1955 حين رفضت التخلي عن مقعدها لراكب أبيض، في فعل من أفعال العصيان المدني الذي شكّل نقطة تحول في تاريخ الحقوق المدنية، وأسهم في إشعال مقاطعة حافلات مونتغمري ودفع قضية التمييز العنصري إلى الواجهة الوطنية. ولم تكن هذه الحادثة مجرد موقف فردي، بل عكست واقعاً اجتماعياً قائماً على التمييز وعدم المساواة، ما جعلها بداية لتحولات أعمق في بنية المجتمع الأمريكي (40).

ورغم مرور عقود على هذه الحادثة، لا تزال العديد من المجتمعات الحديثة تعاني من أشكال متفاوتة من عدم المساواة، حيث تستمر الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات المختلفة. وانطلاقاً من هذا السياق، يمكن فهم تجربة روزا باركس بوصفها إطاراً يعكس النضال من أجل العدالة الاجتماعية، إذ تُبرز أن تحقيق هذه العدالة لا يقتصر على إزالة التمييز القانوني فحسب، بل يتطلب معالجة التفاوتات البنيوية التي تعيد إنتاج الإقصاء. وبذلك، فإن العدالة الاجتماعية تمثل أساساً ضرورياً للحد من هذه الفجوات وتحقيق مجتمع أكثر توازناً وإنصافاً.

سادسا : السياسة الاجتماعية اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية في العصر الحديث

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات الألفية الثالثة تحولات واضحة في طبيعة السياسات الاجتماعية، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في تكاليف خدمات دولة الرفاه الاجتماعي، إلى جانب بروز متغيرات عالمية جديدة. وقد دفع ذلك العديد من الدول إلى إعادة النظر في هذه السياسات، فتم تقليص حجم الإنفاق الحكومي، واتجهت الدولة إلى خصخصة جانب من تلك الخدمات. وبناءً على ذلك، برزت ثلاثة أطراف رئيسية مسؤولة عن تقديمها، وهي: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع التطوعي (27)، الأمر الذي أوجد حاجة ملحة للاعتماد على القطاعين الخاص والتطوعي لسد هذا النقص. كما ظهر مفهوم "مجتمع الرعاية" كمرحلة لاحقة لدولة الرفاه، والذي يركز على تحقيق مستوى ملائم من الرعاية، مع توسيع نطاق مشاركة المجتمع في صنع السياسات الاجتماعية وتنفيذها بما يعكس احتياجاته الفعلية ويعزز دوره في التطبيق (41).

تُعد العولمة من أبرز الظواهر تأثيرًا في حياة الإنسان المعاصر، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين تحولات عميقة تمثلت في محاولات دمج العالم اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا، دون الالتفات إلى الحدود السياسية أو الفوارق الثقافية والحضارية بين الدول. وقد تزايد استخدام مفهوم العولمة في الأدبيات الحديثة، لما تحمله من أبعاد وتداعيات متعددة، لا سيما الاقتصادية منها، والتي تفرض على الدول النامية تحديات كبيرة تمس بنيتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز هذه التحديات تعرض الاقتصادات الوطنية لمنافسة شديدة نتيجة الاندماج في الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى تضاعف الأعباء التنموية وإعادة توجيه مسارات التنمية (42).

وفي ضوء هذه التحولات، تبرز الحاجة إلى تبني سياسة اجتماعية متكاملة تتسم بالدقة والتخطيط المرحلي، سواء على المدى القصير أو البعيد، بهدف مواجهة المتغيرات العالمية والحد من آثارها السلبية على المجتمع. إذ لا يمكن للسياسة الاجتماعية أن تحقق أهدافها في مجال العدالة الاجتماعية ما لم ترتبط بتنمية اقتصادية فعالة، كما أن سياسات التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تحقق غاياتها الإنسانية دون الارتكاز على مبدأ العدالة الاجتماعية. وهذه العدالة تقتضي توزيع الاستثمارات والخدمات بشكل عادل دون تمييز، بحيث يحصل كل فرد وكل منطقة على نصيبهما المستحق من عوائد التنمية، وهو ما يستدعي تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية التي ينبغي أن تسعى السياسة الاجتماعية إلى بلوغها (43).

إن تناول العولمة في الوقت الراهن، بما تحمله من أبعاد وتجليات، وما تفرضه من مسارات وخيارات وسياسات واستراتيجيات، ليس بالأمر المستحدث، إذ أثبتت التجارب أن تطبيق سياسات

الخصخصة بصورة عشوائية، دون أن ترافقها سياسات اقتصادية ومالية رشيدة، وبرامج تنموية وتعليمية شاملة، إلى جانب أطر قانونية وتشريعية محفزة للاستثمار، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في توازن العدالة الاجتماعية، ويسهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية التي قد تهدد استقرار المجتمع وسلامته⁽⁴⁴⁾.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تُمثل العدالة الاجتماعية الضمانة الوظيفية والأساس الأخلاقي لمنع تفكك الروابط المجتمعية ومحاصرة بؤر الفساد المغذية للانحراف.
2. يعود الجذر الحقيقي للسلوك الإجرامي إلى حالة "اللامعيارية" الناتجة عن اتساع الفجوة بين طموحات الأفراد المادية وندرة الوسائل المشروعة المتاحة لهم.
3. تفقد القوانين والتشريعات قيمتها في تحقيق الاستقرار ما لم ترتبط بمساواة فعلية تكسر حواجز التمييز الطبقي الذي يولد شعوراً بالظلم والتمرد.
4. أثبتت التجارب الدولية فشل المقاربات العقابية الصرفة، مؤكدة أن الوقاية الحقيقية تكمن في معالجة الجذور الاجتماعية للجريمة وتكافؤ الفرص.
5. أدى الفراغ المؤسسي وغياب دولة الرفاهية في المجتمعات الانتقالية كالعراق بعد عام 2003 إلى تحويل الفقر والتهميش إلى محركات مباشرة للعنف.
6. تظل سياسات الإعانة المحدودة عاجزة عن تحقيق الأمن المجتمعي ما لم تقترن بإصلاحات اقتصادية شاملة تعيد توزيع الثروة وتحمي الطبقات الهشة من الاستغلال.

ثانياً: التوصيات

1. الانتقال من سياسات الرعاية الهامشية إلى نموذج "دولة الرفاهية" الشاملة لضمان الحقوق الأساسية وتقليل الحرمان المادي الدافع للانحراف.
2. تبني سياسات "عدالة توزيعية" عبر إصلاح منظومة الأجور والضرائب لردم الفجوة الطبقيّة ومنع الشعور بالتهميش المجتمعي.
3. تفعيل دور مؤسسات الضبط غير الرسمية (الأسرة والمدرسة) وتعزيز برامجها التوعوية لمحاربة اللامعيارية وتحسين الأفراد ضد الإحرام.
4. سن تشريعات تحمي الطبقات الكادحة من انعكاسات العولمة والخصخصة لضمان حقوق العمال ومنع انخراطهم في العنف نتيجة الاستغلال.

5. تحقيق "العدالة المكانية" بتوزيع المشاريع التنموية بتوازن بين المحافظات، مع منح الأولوية للمناطق المتضررة كمدينة السماوة لمكافحة بيئات الانحراف.
6. تحديث السياسة الجنائية لتركز على "الإصلاح والتأهيل" المهني للمحكومين بما يضمن دمجهم مجتمعياً ويحد من ظاهرة العود الجرمي.

الهوامش

-
- ¹ _ مجد الدين محمد الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج4، المطبعة اليمنية بمصر، ص13.
- ² _ محمد نجيب احمد، المجتمع الإسلامي .. دعائمه وآدابه في ضوء القرآن الكريم، ط1، مكتبة مدبولي، 6 ميدان طلعت حرب- القاهرة، 1999، ص73.
- ³ _ إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثروتها، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص95.
- ⁴ _ صلاح احمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني حالة مصر، 2005، ص 44، الانترنت على الرابط: www.kotobarabia.com
- ⁵ _ مجد الدين محمد الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان، 2005، ص276.
- ⁶ _ ابي الوفاء علي البغدادي، الواضح في أصول الفقه، ط1، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان، 1999، ص 14.
- ⁷ _ ابن منظور، لسان العرب، ج3، ط3، دار صادر، بيروت، 1994، ص392.
- ⁸ _ القرآن الكريم، سورة المرسلات الآية 64.
- ⁹ _ شاهنדה محمد السيد، العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة - دراسة ميدانية في محافظة بورسعيد، مجلة كلية التربية، جامعة عين الشمس، الجزء 4، المجلد 30، 2024، ص158.
- ¹⁰ _ عبد الوهاب جودة، الاسرى وعلاقتها بتشكيل الانحراف الاجتماعي والجريمة، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة عين الشمس، القاهرة-مصر، العدد1، المجلد7، 2022، ص26.
- ¹¹ _ مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، ط 1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2003، ص 270.
- ¹² _ عبد الرحمن أبو توتة، علم الاجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 129.
- ¹³ _ مصطفى حجازي، الاحداث الجانحون، ط2، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 85.
- ¹⁴ _ شادية علي فناوي، سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية وازمة علم الاجتماع المعاصر، دار قباء، القاهرة، 2000، ص65.
- ¹⁵ _ مصطفى حجازي، مصدر سابق، ص 86.
- ¹⁶ _ ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت، 2012، ص 175-200.
- ¹⁷ _ جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة: حسن جلال العروسي، الهيئة المعرفية العامة للكتاب، ص 91.
- ¹⁸ _ - جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة: عادل زعيتري، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص67.
- ¹⁹ - ديفيد جونستون، مصدر سابق، ص 87.

- 20 _ ابو بكر علي محمد امين ، العدالة مفهومها ومنطلقاتها ، دار الزمان ، دمشق ، 2010، ص81.
- 21 _ ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1970 ، ص 184،
- 22 _ سعد عبد الحسين نعمة ، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد 2003، أطروحة دكتورا غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2017، ص 25-26.
- 23 _ صوفي حسن ابو طالب. تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007، ص250.
- 24 _ نفس المصدر .
- 25 _ سعد عبد الحسين نعمة ،مصدر سابق، ص 27.
- 26 _ محمد الجوهري . علم الاجتماع (النظرية – الموضوع – المنهج) ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، 2010، ص136.
- 27 _ محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة، 1961، ص 96.
- 28 _ سعد عبد الحسين نعمة، مصدر سابق، ص 28.
- 29 _ إسماعيل نامق حسين ،العدالة واثرها في القاعدة القانونية ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، 2011 ، ص26.
- 30 _ ول وايرل ديوارت ، نشأة الحضارة، ت: زكي نجيب محمود ، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت ، 1988، ص 191.
- 31 _ نخبة من أساتذة التاريخ ، دراسات في تاريخ العراق القديم- المدينة والحياة المدنية، ج1، مكتبة العتبة العباسية الرقمية، بغداد 1988، ص 186-187.
- 32 _ إسماعيل نامق حسين ، مصدر سابق، ص 27.
- 33 _ فتحي المرصفاوي ، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 30-31.
- 34 _ سماح راشد ، العراق المحتل... تقويض الدولة والنظام ، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة، 2006، ص 136.
- 35 _ خليل الربيعي ، المرجعية الدينية والانتخابات ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، العدد 1، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، 2005، ص 34-35
- 36 _ تمارا محمد عبدالله، العدالة الاجتماعية ، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 56، العدد1، 2017، ص 131-132.
- 37 _ تمارا محمد عبدالله، العدالة الاجتماعية ، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 56، العدد1، 2017، ص 133-134.
- 38 _ Glenn C. Loury, *Crime, Inequality & Social Justice*, Dædalus, Summer 2010, American Academy of Arts & Sciences, p. 134-140.
- 39 _ Ibid, p.134-140.
- 40 _ Virginia Parks, "Rosa Parks Redux: Racial Mobility Projects on the Journey to Work", *Annals of the American Association of Geographers*, January 2016. P.2.
- 41 _ John J., Redger: From welfare state to welfare society , London, Macmillan, 2000, p.8-9
- 42 _ تقرير البنك الدولي ، التنمية في العالم، البنك الدولي، واشنطن ، 2000.
- 43 _ سعد طه علام، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرقد، القاهرة، 2005، ص41.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
2. أبو بكر علي محمد أمين، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، دار الزمان، دمشق.
3. أبي الوفاء علي البغدادي، الواضح في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان.
4. إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثروتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
5. إسماعيل نامق حسين، العدالة وأثرها في القاعدة القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة.
6. ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، (ترجمة: عادل زعيتر)، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
8. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، (ترجمة: حسن جلال العروسي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
9. ديفيد جونسون، مختصر تاريخ العدالة، (ترجمة: مصطفى ناصر)، عالم المعرفة، الكويت.
10. سعد طه علام، التخطيط مع حرية السوق، دار الفرق، القاهرة.
11. شادية علي قناوي، سوسيولوجيا المشكلات الاجتماعية وأزمة علم الاجتماع المعاصر، دار قباء، القاهرة.
12. صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني: حالة مصر، متاح على الرابط: www.kotobarabia.com.
13. صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
14. عبد الرحمن أبو توتة، علم الإجرام، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
15. فتحي المرصفاوي، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، دار النهضة العربية، القاهرة.
16. مجد الدين محمد الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان.
17. محمد الجوهري، علم الاجتماع (النظرية – الموضوع – المنهج)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
18. محمد حلمي مراد، أصول الاقتصاد، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
19. محمد نجيب أحمد، المجتمع الإسلامي.. دعائمه وآدابه في ضوء القرآن الكريم، مكتبة مدبولي، القاهرة.
20. مصباح عامر، التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

-
21. مصطفى حجازي، الأحداث الجانحون، دار الطليعة، بيروت.
 22. نخبة من أساتذة التاريخ، دراسات في تاريخ العراق القديم - المدينة والحياة المدنية، مكتبة العتبة العباسية الرقمية، بغداد.
 23. ول وايرل ديوارت، نشأة الحضارة، (ترجمة: زكي نجيب محمود)، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت.
-

ثالثاً: المجلات العلمية والدوريات

1. تمارا محمد عبد الله، "العدالة الاجتماعية"، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 56، العدد 1.
 2. خليل الربيعي، "المرجعية الدينية والانتخابات"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 1، مركز الدراسات الدولية، بغداد.
 3. زهير فياض، "الإصلاح في عصر العولمة"، مجلة تحولات، العدد 6.
 4. سماح راشد، "العراق المحتل... تقويض الدولة والنظام"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.
 5. شاهنדה محمد السيد، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية لجرائم القتل في الأسرة - دراسة ميدانية في محافظة بورسعيد"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس.
 6. عبد الوهاب جودة، "الأسرة وعلاقتها بتشكيل الانحراف الاجتماعي والجريمة"، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، جامعة عين شمس، القاهرة.
-

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

1. سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد 2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2017.
-

خامساً: التقارير

1. تقرير البنك الدولي، التنمية في العالم، البنك الدولي، واشنطن، 2000.
-

سادساً: المصادر الأجنبية (Foreign Sources)

1. Glenn C. Loury, Crime, Inequality & Social Justice, Dædalus, American Academy of Arts & Sciences, 2010.
2. John J. Redger, From Welfare State to Welfare Society, London, Macmillan, 2000.
3. Virginia Parks, Rosa Parks Redux: Racial Mobility Projects on the Journey to Work, Annals of the American Association of Geographers, 2016.